

الثورة اللبنانية تغير قواعد الاشتباك مع الدولة



علي الأمين
كاتب لبناني

هذه الانتفاضة التي شهدتها كل لبنان أربكت السلطة كما أسلفنا القول، لأنها أفقدت السلطة سلاحا فتاكا كانت تمتلكه قبل 17 أكتوبر، فيها هو وزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، على سبيل المثال لا الحصر، يفقد فرس الحقوق المسيحية الذي امتطاه، بعدما فقد صلاحيته وكبا أمام فرس الانتفاضة اللبنانية. ولم تعد كلمة الحقوق المسيحية تغري المسيحيين ولا تستغفر فيهم أي عصب، وبنات خلال أيام قليلة لغة بائدة أمام حقوق المواطن اللبناني، وأكثر من ذلك لقد خرج اللبنانيون من الملعب الذي رسم معادلتهم أركان السلطة، وانتقلوا إلى ملعب وطني لبناني تبدو السلطة فيه عاجزة عن استيعاب قواعده الجديدة، التي يجري رسمها بنبض جديد.

بهذا المعنى بدأ حزب الله عاجزا، أو لا يريد فهم هذا التحول العميق في الوعي اللبناني الذي عبرت عنه الانتفاضة المستمرة، فمنذ أن بدأت هذه الانتفاضة أطلق أمينه العام السيد حسن نصرالله لآهاته؛ لا لإسقاط الحكومة ولا لإسقاط العهد، وتعامل مع ما يجري باعتباره رسالة إيجابية للسلطة، وأن على الناس أن يعودوا إلى بيوتهم.

ومع عدم استجابة الناس لتلميحات نصرالله، كان خطابه الثاني ينطوي على رسالة أكثر تشكيكا بـ"الحراك"، فهو وإن اعتبره حراكا غفويا وغير منظم من جهات داخلية أو خارجية، أشار إلى أن الحراك بات مشبوها بسبب ما اعتبره تدخلات خارجية تريد أن تحرفه عن مساره، كما ألمح إلى الحرب الأهلية وحذر من الفوضى، من دون أن يبدي أي استعداد لتحقيق مطلب إسقاط الحكومة، في سلطة يعلم الجميع أنه يتحكم بإدارتها إن لم يكن بالوصاية عليها. في وقت رسخ حزب الله رغم الإرباك الذي طالته حيال هذه الانتفاضة، سواء بالتشكيك بها أو باعتبارها مجرد حراك مطلب، أو بإحالة المشهد إلى أنه مستثمر سياسيا، وكل هذه التوصيفات تخلص إلى أن ما يجري هو استهداف للمقاومة، لذا كان استحضار نصرالله لحركة السفارات التي أشار على طريقته التشكيكية بانها تدير مساره وتوجهاته، وهو منحى يحرص حزب الله دوما من خلاله على إحالة كل تحدٍ سياسي واجتماعي واقتصادي، إلى المؤامرة على المقاومة، أي أن العقيلة الأمينة ستبقى هي المعيار المحد لتعامله مع ما يجري اليوم، وهي العقيلة التي تذخر بالمزيد من الأزمات التي ستكشف عقم هذا المنحى الأمني في تفسير التحولات المجتمعية.

ما قاله حسن نصرالله يعكس إخفاقا جديدا في إدارة الأزمة وحتى استشرافها، فهو من جهة عاد إلى عاداته القديمة في التهديد والوعيد إذا لم تنصع الحكومة، التي يجميها وتحديدا رئيسها، إلى مراده. ومن جهة ثانية بالويل والثبور وعظائم الأمور على المحتجين، الذين "شيطنتهم" أصلا، في حال لم يستعدوا "رشدتهم" ويعودون أندراجهم، وإلا وقعوا في "إثم الخيانة"، من يعيش ير.

أظهر اللبنانيون قدرة غير مسبوقة على تجاوز الخطاب السياسي الذي طالما كانت السلطة تمسك من خلاله الشارع إلى حد كبير، ذلك أن معادلة السلطة قامت على خطاب طالما شكّل العصب الطائفي والمذهبي مصدر حضوره وفعالته. وبدا انقسام السلطة اللبنانية عنوانا دفاعيا في مواجهة المحاسبة ومطالب المواطنين، لكن تحالف هذه السلطة بين أركانها كان هو الحقيقة الموضوعية، فإزاء أي خطر يهدد تركيبة السلطة المشكوك منها ومن عدم جدارتها حتى من داخلها، ما تلبث أن تتحد حين الشعور بخطر تغيير في قواعدها وشروطها، وفي نظام المحاصصة المافيو الذي يكاد يختصر دورها في لبنان.

الهوية الوطنية اللبنانية تبتد مجددا في اللغة والمشهد والخطاب في الشارع، وانكفا خطاب الهويات الضيقة. لغة واحدة واعدة ومتقدمة في الوعي أطلقها السنن جيل من الشباب بدأ متقدما في خطابه على العديد من النخب اللبنانية

منذ 17 أكتوبر الجاري، انقلب اللبنانيون على هذه المعادلة. لقد فرضت الانتفاضة اللبنانية إيقاعا جديدا غير مسبق في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية، لا لأنها أخرجت إلى الشارع أكثر من مليون مواطن في أقل التقديرات، ولا تزال حاضرة في الساحات اللبنانية فحسب، بل لكونها أربكت السلطة والطبقة السياسية على وجه العموم، بما حملته من تغيير جذري في اللغة والخطاب السياسيين، فالذين خرجوا هذه المرة ولا يزالون في الشارع، نبذوا اللغة الطائفية والمذهبية، وتحرروا من انتماءاتهم الحزبية والضيقة، وتحذروا بلغة واحدة لم تافها أركان السلطة، لذا ارتبكوا فسكت معظمهم، ومن نطق منهم بدأ عاجزا عن قراءة ما يجري أو يكابر في التمتع عن فهم حقيقة ما جرى ويجري في المجتمع اللبناني.

الهوية الوطنية اللبنانية تبتت مجددا في اللغة والمشهد والخطاب في الشارع، وانكفا خطاب الهويات الضيقة تماما. لغة واحدة واعدة ومتقدمة في الوعي أطلقها السنن جيل مفاجئ في قوله من الشباب، بدأ متقدما في خطابه وفهمه على العديد من النخب اللبنانية، وهو جيل يؤشر إلى قدرات لبنانية عالية للتفوق على الجدل الطائفي العقيم الذي أنهك لبنان، وأضعف الدولة وقوض الاقتصاد، بما وفره من حماية استثنائية للفساد، لاسيما في عملية النهب المافيو للدولة وللمال العام.



لبنان والحراك السياسي المخادع

الطوائف رغم سلبياته ونواقصه، لكن بسبب انتهاك القوانين ونهب الأموال العامة.

لم يكن في تونس أو الجزائر أو ليبيا أو بلاد أخرى نظام قائم على تشارك الطوائف في حكم طائفي كما في لبنان، لكن الشعوب هناك ثارت من أجل الحكم الرشيد والعدل والتوصل إلى قيادة يتوصل إلى الهدف المنشود كما حصل في تجربتي السودان وتونس.

ليس المطلوب اليوم من الحراك اللبناني الذي أذهل العالم إسقاط الهيمنة الطائفية، التي هي سمة النظام السياسي اللبناني منذ عهود طويلة، لأنه ببساطة لا يستطيع ذلك. المطلوب اليوم لا يتجاوز ما اقترحه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والبطيريك الماروني.

لبناني الذي أذهل العالم إسقاط الهيمنة الطائفية، التي هي سمة النظام السياسي اللبناني منذ عهود طويلة، لأنه ببساطة لا يستطيع ذلك. المطلوب اليوم لا يتجاوز ما اقترحه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والبطيريك الماروني.

ليس من المتوقع أن يتم اتفاق حول الخروج من المازق الحالي، إلا باتفاق قادة الأحزاب الطائفية الحاكمة اليوم، حيث لا تتواجد تجمعات سياسية وأحزاب تدعو إلى التغيير، سلميا وبشكل منظم ومقنع. إن القيادة العاقلة والمسؤولة هي الفارق بين الحراك السياسي الهادف وبين الفوضى، لأنه إذا كانت المواطنة والمساواة أساس الحكم سوف تسقط مخاوف المواطن اللبناني ولجوءه إلى أمان الطائفية والانغلاق.

ليس المطلوب اليوم من الحراك اللبناني إسقاط الهيمنة الطائفية التي هي سمة النظام السياسي اللبناني منذ عهود طويلة، لأنه ببساطة لا يستطيع ذلك، المطلوب اليوم لا يتجاوز ما اقترحه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والبطيريك الماروني.

ليس المطلوب اليوم من الحراك اللبناني إسقاط الهيمنة الطائفية، التي هي سمة النظام السياسي اللبناني منذ عهود طويلة، لأنه ببساطة لا يستطيع ذلك. المطلوب اليوم لا يتجاوز ما اقترحه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والبطيريك الماروني.

خمس سنوات. واليوم وبعد ثلاثين عاما على صدور اتفاق الطائف لا زال الشعب اللبناني ينتظر تنفيذ هذا القرار. إن الحكم الطائفي في لبنان ليس بدعة أو خروج عن الدستور أو القوانين، بل هو نظام اختاره اللبنانيون وله تاريخ وإنجازات، وصمد ليشكل أمرا واقعا عاشت به ومعها الدولة اللبنانية منذ ثلاثة وسبعين عاما. والحكمة وراء ذلك النظام الانتخابي والسياسي الذي أفرز الدولة اللبنانية في عام 1946، هي حماية الأقليات المتعددة التي تعايشت في لبنان من سيطرة المسلمين السنة والمسيحيين المارونيين. تغيرت اللعبة اليوم ليصبح الخطر نابعا من الهيمنة الشيعية المتخالفة مع التجارة سوريا المدعومة من إيران مهد الطائفة المارونية والطائفة الشيعية القوية وصول الرئيس اللبناني ميشيل عون إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية. أين وكيف عبر الشعب اللبناني عن رغبته في إلغاء المشاركة الطائفية؟ فعل الشعب اللبناني ذلك، عندما استعمر الفساد وانتشرت السرقات وجاعت الأسر وعمّ الفقر، ولم يكن ذلك نتيجة للحكم القائم على مشاركة

شوارع بيروت ومدن لبنانية عدة أن وظائفهم أو أعمالهم واحتياجاتهم قد تحققت، وسوف تتحقق مستقبلا، من خلال قادة طوائفهم، ويعتمد مستقبل إيجاد عمل لأولادهم وبناتهم على علاقاتهم بقيادة الأحزاب الطائفية التي ينتمون إليها.

لا يزال أول الناجحين في الامتحانات العامة أو الخريجين في الجامعات فرصة الفوز في منحة دراسية إلا بتدخل ودعم قادة الأحزاب الطائفية، ولا يتم قبول شاب لبناني في الكلية العسكرية إلا ضمن التوزيع الطائفي، ودعم واحد من قادة الأحزاب الطائفية، وقد لا ينال مواطن حق العلاج الحكومي المجاني أو رخصة قيادة أو تهرب من ضرائب من دون وساطة قادة الأحزاب الطائفية. ولكل جمعية أو ناد رياضي أو مجتمعي داعم من قادة الأحزاب الطائفية.

وتوجد حفنة من النواب المستقلين في البرلمان اللبناني مرتبطين بطائفة أو زعيم، ولا يوجد وزير مستقل في الوزارة اللبنانية إلا محسوب على قائمة أو حزب طائفي. ويقاسم قادة الأحزاب الطائفية مناصب السفراء اللبنانيين في الخارج، ومناصب نواب الوزراء والمديرين العامين والقضاة. وتسبب ذلك العرف السياسي، مع تداخل التواجد الفلسطيني، في الحرب الأهلية اللبنانية التي اشتعلت منذ عام 1974.

في تلك الحرب التي استمرت حوالي خمسة عشر عاما، لم يتواجد مسيحي في خندق مسلم، ولا شيعي في خندق درزي، ولا تحالف سني لبناني مع ماروني، ولا أرمني مع برتوسنتانت.

وقفت كل طائفة تدافع عن شوارعها ومساكنها، وفق مصالحها وتحالفاتها، إلى أن نجحت المملكة العربية السعودية في عقد مؤتمر الطائف في مايو عام 1989، الذي اشترك في أعماله ممثلون عن كافة الأطراف والتنظيمات والطوائف اللبنانية ليتوصلوا إلى اتفاق سلام قائم أساسا على المشاركة الطائفية في حكم لبنان الصغير والجميل.

تضمن اتفاق الطائف قرارا بإنهاء النظام السياسي الطائفي في لبنان خلال

مع بدء الحراك الشعبي في العالم العربي، وهناك خمس بلدان عربية تقريبا انقسمت على نفسها، وأصبح الانقسام واقعا ملموسا وطنيا وإقليميا وربما دوليا. لكن الانقسام الذي يتبلور الآن في فلسطين واليمن وليبيا، والانقسام الشديد في كل من سوريا والعراق لا يمكن تحقيقه في دولة صغيرة المساحة مثل لبنان، ولا بوجود العديد من الأحزاب السياسية المعتمدة على نظام التقاسم الطائفي الديني والمذهبي.

ومن الصعب توجيه الحراك اللبناني العام لتحقيق ما تم في السودان وتونس وربما الجزائر لأسباب مختلفة، ولذلك قد يكون الحراك مخادعا من الناحية السياسية حتى تكتمل أركانه. اعتمد الحراك الناجح في بعض الدول العربية على أحزاب وقوى لها تأثير واضح في توجيه المظاهرين نحو حلول ممكنة التطبيق. وكان ذلك نتيجة لتحالفات تلك الأحزاب والقوى التي مكّنت من التوصل إلى الأهداف وحلول متفق عليها.

لعبت القوات المسلحة الدور الرئيسي في منع التدهور في دوامات الفوضى، وتمت إزاحة القيادة القديمة بالاستناد على مجالس سيادية متفق عليها من أحزاب وقوى تقدمت لقيادة الحراك وتحولته من مظاهرات غضب إلى إرساء نظام سياسي أفضل، لأنه لا يمكن التغيير بوجود القيادات ذاتها التي تسببت في غضب ورفض الجماهير، وبعثتها إلى اللجوء لحل الحراك الشعبي.

قام الوضع السياسي والمجتمعي منذ إنشاء الدولة اللبنانية الحديثة على تقاسم السلطة والمراكز، وتم تدوين ذلك بشكل واضح في الدستور والقوانين. وأعطى هذا التفاهم والتوافق على تسليم السلطة المطلقة للأحزاب والتجمعات اللبنانية المعتمدة في انطلاقاتها وتصرفاتها وتحالفاتها وخلافاتها على الأسس الطائفية، وشمل ذلك منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والوزراء، ورئيسة المجلس النيابي والأعضاء وقادة الجيش والشرطة. كان الداعم الأول والأكبر لهذا التقاسم الطائفي هو الشعب اللبناني ذاته، بغض النظر عن وجود أحزاب عقائدية ومجموعة من المفكرين والمنقذين المعادين لحكم الطوائف. يعلم المظاهرون في

